الرصد العراقي

حصاد أسبوعي لأحداث العراق المحلية والدولية

من بوليتيكال كيز

2 – 8 تشرين الثاني /نوفمبر

ملخص "المشهد العراقي":

شهد الملف العراقي عدداً من اللقاءات السياسية على المستوى المحلي والدولي، إضافة إلى التصريحات التي أدلى بها المسؤولون العراقيون، حيث استقبل رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي **"فائق زيدان"**، الأثنين 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق **"محمد الحسان"** وبحثا الإجراءات القضائية الخاصة بالاستعداد للانتخابات البرلمانية المقبلة، كما شارك رئيس الجمهورية **"عبد اللطيف رشيد"**، الثلاثاء 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المنعقد في العاصمة القطرية "الدوحة"، وأوضح أن العراق يولي اهتماماً خاصاً بالتغيرات المناخية وفق اتباع سياسات خاصة.

وعلى صعيد آخر، استقبل رئيس مجلس الوزراء **"محمد شياع السوداني"**، الثلاثاء 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، شيوخ ووجهاء قبيلة الفريجات في بغداد، وأشار أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات هو أمر غير صحيح، كما استضاف مجلس القضاء الأعلى، الأربعاء 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، اجتماعاً مشتركاً بين هيئة الإشراف القضائي ولَجنة مكافحة الشائعات المشكلة في مستشارية الأمن القومي، وبحث الاجتماع الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها بحق من يقوم ببث الإشاعات الكاذبة.

وعلى المستوى الاقتصادي، أعلن صندوق العراق للتنمية، الأحد 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، توقيع مذكرات تفاهم مع 5 دول أجنبية، فيما أشار الى أن هنالك سعياً لتأسيس صندوق عراقي أمريكي للاستثمار، أكدت وزارة التخطيط، الأربعاء 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، مراقبة إنجاز المشاريع الاستثمارية عبر نظام (**PIMS**) مشيرة الى تخصيص 35 بالمئة للاستثمارات في المرحلة الأولى من خطة التنمية.

وعلى المستوى العسكري والأمني، شدد رئيس الجمهورية **"عبد اللطيف رشيد"**، الأحد 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، لوزير الداخلية **"عبد الأمير الشمري"** على ضرورة إكمال الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات.

وعلى صعيد متصل، أكدت قيادة العمليات المشتركة، الجمعة 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، أن القوات الأمنية تمارس مهامها بمهنية عالية، وقالت القيادة إنه في إطار الاستعدادات الجارية لتأمين الانتخابات البرلمانية المقبلة.

أولًا: أبرز التطورات على الصعيد المحلي:

أ- تطورات الملف السياسي:

- استقبل رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي **"فائق زيدان"**، الأثنين 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق **"محمد الحسان"** وبحثا الإجراءات القضائية

الخاصة بالاستعداد للانتخابات البرلمانية المقبلة، كما استقبل **"زيدان"** سفير بعثة الاتحاد الأوروبي الجديد وناقشا سُبل تعزيز التعاون بين القضاء وبعثة الاتحاد الأوروبي ومُناقشة برامج البعثة في تبادل وتقديم الخبرات القضائية والقانونية المُشتركة.

- شارك رئيس الجمهورية **"عبد اللطيف رشيد"**، الثلاثاء 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، في مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المنعقد في العاصمة القطرية "الدوحة"، وأوضح أن العراق يولي اهتماماً خاصاً بالتغيرات المناخية وفق اتباع سياسات خاصة ومن خلال تعزيز المشاركة الديمقراطية ومحاربة الفساد لتحقيق العدالة، وأن الحكومة تتطلع لعالم أكثر أمناً وسلاماً فالعدالة الاجتماعية ضرورية لتحقيق تكافل الفرص.

- استقبل رئيس مجلس الوزراء **"محمد شياع السوداني"**، الثلاثاء 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، شيوخ ووجهاء قبيلة الفريجات في بغداد، وأشار أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات هو أمر غير صحيح، كما أن نتائج الإنتخابات ستُعتمد بغض النظر عن حجم المشاركة، وأن الحكومة المقبلة تحتاج إلى كتلة برلمانية كبيرة ومؤثرة لدعم تنفيذ مشاريعها وخططها، وأن البعض يتعمد التضليل والتشويه والكذب بعيداً عن التنافس الانتخابي على أساس البرامج.

- استضاف مجلس القضاء الأعلى، الأربعاء 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، اجتماعاً مشتركاً بين هيئة الإشراف القضائي ولَجنة مكافحة الشائعات المشكلة في مستشارية الأمن القومي، وبحث الاجتماع الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها بحق من يقوم ببث الإشاعات الكاذبة التي تهدف إلى تَكدير الأمن العام وبَث الرعب في صفوف المواطنين ونشر الاخبار الكاذبة.

- أكد رئيس تحالف قوى الدولة الوطنية **"عمار الحكيم"**، الجمعة 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، أن المشاركة في الانتخابات تعد فعلا وطنيا وليس مجرد ترف او خطوة ادارية، فيما بين أن هذه الانتخابات ستحدد مصير العراق، وقال إن المشاركة في الانتخابات ليست ترفًا وليست خطوة إدارية، بل هي فعل وطني، وبين أن "صوت الشعب أقوى من المال وأعلى من الدعاية وأبقى من الوعود، فالمواطن الواعي هو من يصنع الفارق وليس المال السياسي ولا الشعارات الزائفة.

- أكد القائد العام **"محمد شياع السوداني"**، السبت 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، نجاح الحكومة في إجراء العملية الانتخابية وفق ما مرسوم لها وفي موعدها الدستوري يعد حدثا مهما للدولة، مشيرًا إلى تثمين تضحيات الاجهزة الامنية ونشيد بجهودها على مدى السنوات الماضية وقال أن هذه الانتخابات تؤكد المسار الديمقراطي لبلدنا في خوض التجربة السادسة، والعراق متمسك بالتداول السلمي للسلطة.

ب- تطورات الملف العسكري والأمني:

- شدد رئيس الجمهورية **"عبد اللطيف رشيد"**، الأحد 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، لوزير الداخلية **"عبد الأمير الشمري"** على ضرورة إكمال الاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات، كما أكد جاهزية القوات الأمنية لتنفيذ مهامها وبما يضمن إجراء الانتخابات في أجواء يسودها الأمن والنظام.

- أعلنت وزارة العدل، الأربعاء 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، إطلاق سراح 10213 مسجوناً شملوا بقانون العفو العام منذ تاريخ البدء بتنفيذ هذا القانون، فيما أشارت الى أن المدانين بجريمة سبايكر غير مشمولين بالقانون، وقال المتحدث باسم الوزارة **"أحمد لعيبي"** إن عدد المطلق سراحهم جراء شمولهم بقانون العفو العام بلغ 10213 منذ بدء تنفيذ قانون العفو العام ولغاية الأول من تشرين الثاني الحالي، وأضاف أن عمليات الإفراج بقرارات أخرى شملت 2780 مسجوناً إثر انتهاء فترات محكوميتهم أو نتيجة للإفراج الشرطي أو عمليات إعادة المحاكمة.

- أكدت قيادة العمليات المشتركة، الجمعة 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، أن القوات الأمنية تمارس مهامها بمهنية عالية، وقالت القيادة إنه في إطار الاستعدادات الجارية لتأمين الانتخابات البرلمانية المقبلة، استلمت قواتنا الأمنية والعسكرية عدداً من المدارس التي ستُستخدم كمراكز اقتراع، وذلك ضمن الإجراءات التنظيمية الرامية إلى ضمان انسيابية العملية الانتخابية وتهيئة بيئة آمنة ومستقرة للناخبين.

ت- تطورات الملف الاقتصادي:

- أعلن صندوق العراق للتنمية، الأحد 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، توقيع مذكرات تفاهم مع 5 دول أجنبية، فيما أشار الى أن هنالك سعياً لتأسيس صندوق عراقي أمريكي للاستثمار، وقال مدير صندوق العراق للتنمية **"محمد النجار"**، إن الصندوق وقع عدة مذكرات تفاهم مع عدد من الدول منها اليابان وألمانية وفرنسا وبريطانية وأمريكا، وأشار إلى أن مذكرات التفاهم مع بريطانيا، وقعت لتقديم الدعم المتواصل للصندوق والذي ساعد في إعادة كتابة الكثير من الوثائق التي تجعل من الصندوق عالمياً ممكن التعامل معه دولياً، وأضاف أن هناك آفاقاً كبيرة في مذكرات التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما نسعى إلى تأسيس صندوق عراقي أمريكي للاستثمار، موضحًا أن هناك رحلة قريبة إلى أمريكا لتحويل المشروع الى واقع.

- أكدت وزارة التخطيط، الأربعاء 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، مراقبة إنجاز المشاريع الاستثمارية عبر نظام (**PIMS**) مشيرة الى تخصيص 35 بالمئة للاستثمارات في المرحلة الأولى من خطة التنمية، وقال المتحدث باسم الوزارة **"عبد الزهرة الهنداوي"** إن وزارة التخطيط اتخذت خطوات مهمة في مجال مراقبة المشاريع التابعة للقطاع الخاص بغية الوصول الى آليات سهلة تساعد في

تنفيذ مشاريع البنى التحتية بشكل عام وفقاً لفجوات التنمية التي تحددها الوزارة ، لافتاً الى أنه "من ضمن هذه الخطوات تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص.

- أكدت وزارة التجارة، الجمعة 8 تشرين الثاني/ نوفمبر، أن المضي نحو تفعيل أدوات دعم التصدير وتنمية التجارة الخارجية، ضمن الرؤية الحكومية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتعزيز دخول المنتج العراقي للأسواق العالمية، وقال المتحدث باسم الوزارة **"محمد حنون"** إن "صندوق دعم التصدير يمثل إحدى الأدوات المالية الرئيسة لتشجيع المصدرين العراقيين على دخول الأسواق الخارجية"، مبيناً، أن "آليات الدعم ترتبط بنتائج ملموسة تتمثل بزيادة قيمة الصادرات غير النفطية وتنوعها، وبما يحقق عائدات اقتصادية حقيقية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

ثانيًا: أبرز التطورات على الصعيد الدولي:

أ- تركيا:

- بحث وزير الخارجية "فؤاد حسين" مع نظيره التركي "هاكان فيدان"، الأحد 2 تشرين الثاني/ نوفمبر، قضية المياه، وأكد الأخير توقيع العراق مع تركيا وثيقة لكيفية إدارة المياه بين البلدين، وأن تركيا تسعى لإدامة أمن العراق واستقراره، وأنه يجب أن يصل التعاون بين دول المنطقة إلى أعلى المستويات، كما شكر القيادة العراقية العليا وعلى رأسها رئيس الوزراء بما يخص ملف التنمية.

ب- الاتحاد الأوروبي:

- أعلن سفير بعثة الاتحاد الأوروبي لدى العراق **"كليمنس سمتنر"**، الثلاثاء 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، استمرار تمويل البرامج التنموية في العراق، مؤكداً التزام الاتحاد الأوروبي بدعم العراق وبرامج التنمية المستدامة، وقال "سمتنر" إن بعثة الاتحاد الأوروبي ودائرة منظمات المجتمع المدني وغير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ناقشتا دور منظمات المجتمع المدني في صناعة التغيير وأضاف أن منظمات المجتمع المدني لها دور كبير، وهي حجر الأساس في تمكين الديمقراطية، إذ تلعب دوراً مهماً للغاية في مراقبة الانتخابات ومتابعتها لضمان الشفافية.

ت- الباكستان:

- التقى رئيس الجمهورية **"عبد اللطيف رشيد"**، الثلاثاء 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، الرئيس الباكستاني **"آصف علي"** على هامش أعمال مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في قطر وأكد أهمية دعم الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات، وتعزيز لغة الحوار.

ث- الولايات المتحدة:

- أعلنت القيادة المركزية الأمريكية، الخميس 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، أن القوات الأمنية العراقية تكمل دورة الاستهداف بنجاح في ظروف ميدانية صعبة تحاكي الواقع وأظهرت كفاءة عالية في إدارة عمليات الاستهداف دون أي دعم من القوات الأمريكية أو قوات التحالف، وأن القوات الأمنية العراقية قادرة على قمع تهديدات داعش في أي مكان داخل العراق بشكل مستقل وهو مثال واضح على نجاح شراكتنا مع العراق خلال مرحلة الانتقال نحو شراكة أمنية ثنائية.

ثالثًا: قراءة تحليلية لأبرز التطورات:

1. على الصعيد المحلي:

- من الواضح أن الأسبوع الأخير سجّل زخمًا في المشهد السياسي لاسيما في الملفات الأمنية والتنموية، لكن التحديات في الخدمات العامة ووجود أزمات مؤسسية ولمسات الصدام تعكس طبيعة مرحلة تحوّل صعبة وحساسة، من المقرر أن تُجرى الجولة البرلمانية السادسة منذ 2003 في العراق يوم 11 نوفمبر 2025، مع اقتراع مسبق لفئات مثل قوات الأمن والنازحين، وهناك قلق من أن الإشراف الدولي أو الإقليمي على الانتخابات في هذه الدورة هو الأضعف منذ سقوط النظام السابق؛ أي أن مستوى المراقبة الخارجية انخفض بدرجة ملحوظة. وتغييرات في القانون الانتخابي وتوزيع الدوائر تعزز القوائم التقليدية، ما يقلل من فرص المستقلين أو الأحزاب الأصغر والانتخابات مدخِل رئيسي لتشكيل الحكومة القادمة، والتحالفات بين الكتل السياسية الشيعية، السنية، والكردية ستحدد توجه العراق السياسي في السنوات القادمة، وضعف الرقابة الدولية قد يعزز الشكوك حول نزاهة العملية الانتخابية ويضعف ثقة المواطن في النتيجة، ما سيؤثر على شرعية الحكومة الجديدة.

- هناك ضمانات أمام العراق بأن الإقليم لن يعترض على التنفيذ أو لا يستمر في التصدير بشكل مستقل؟ لأن الاتفاق يُعد مكسباً لسلامة المالية العامة العراقية وتحسين صورة الاستقرار، لكنه أيضاً اختبار لجديّة التنفيذ والعدالة في توزيع العوائد، وهي مسألة ذات انعكاس على الاستقرار السياسي الداخلي.

2. على الصعيد الدولي:

- في خطوة هامة، وقع العراق وتركيا اتفاقاً يقضي بأن تُنفّذ مشاريع بنية تحتيّة للمياه في العراق من قبل شركات تركية، ويتم تمويلها عبر إيرادات النفط العراقية المصدّرة إلى تركيا، وهذه المشاريع تشمل سدوداً لجمع المياه ومبادرات لاستصلاح الأراضي ، والاتفاق يعكس تحسيناً في العلاقات الثنائية بين بغداد وأنقرة بعد فترة من التوترات.

- **ولأن** المياه تشكّل مصدر ضغط كبير في العراق، نظراً لتراجع موارد نهرَي دجلة والفرات، واعتماد العراق الكبير على الدول المجاورة في تدفّق المياه. فهذا الاتفاق يشير إلى محاولة لزيادة السيطرة العراقية وتحسين البُنى التحتية، من جهة تركيا، هناك مصلحة واضحة في الاستثمارات والبُنى التحتية بالعراق، مما يعزّز علاقاتها الاقتصادية مع بغداد ويقلّل التوترات التقليدية، ومن جهة ثالثة، ربط تمويل مشاريع المياه بإيرادات النفط يعطي طابعاً استراتيجياً للاقتصاد والمياه معاً، ويُحوّل المسألة من «معونة» إلى شراكة تجارية-بنية تحتية.

- هذا الاتفاق يمثل خطوة ذكية من بغداد نحو تنويع علاقاتها الاقتصادية واستخدام نفطها كأداة للتنمية وليس فقط للدخل الخام. الشراكة مع تركيا تُعدّ «منطقية» من حيث الجوار والمصالح المشتركة. لكن التحدّي الحقيقي هو التنفيذ والشفافية؛ فالعراق سبق وأن أُعلِن فيه الكثير من الاتفاقات التي تعثّرت. إن نجحت هذه المشاريع، فستُعزّز مكانة العراق كموقع استراتيجي وليس فقط دولة موزّعة للنفط. وإن فشلت، فسيكون بمثابة مادة انتخابية أو نقداً للحكومة.